

إحكام الأحكام

المذاهب في الأخذ بهذا الحديث .

في الحديث علم من أعلام النبوة و معجزة من معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم و أما بيعه و استثناء حملانه إلى المدينة فقد أجاز مالك مثله في المدة اليسيرة و ظاهر مذهب الشافعي المنع و قيل : بالجواز تفريعا على جواز بيع الدار المستأجرة فإن المنفعة تكون مستثناه و مذهب الشافعي الأول و الذي يعتذر به عن الحديث على هذا المذهب أن لا يجعل استثناءه على حقيقة الشرط في العقد بل على سبيل تبرع الرسول صلى الله عليه وسلم بالجمل عليه أو يكون الشرط سابقا على العقد و الشروط المفسدة ما تكون مقارنة للعقد و ممزوجة به على ظاهر مذهب الشافعي و قد أشار بعض الناس إلى أن اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث مما يمنع الاحتجاج به على هذا المطلب فإن بعض الألفاظ صريح في الاشتراط و بعضها لا فيقول : إذا اختلفت الروايات و كانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج